■ تقارير علمية ■

# تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة

عرض: فتحى محمد ابراهيم*

على مدى ثلاثة أيام عقدت كلية التجارة جامعة المنصورة مؤتمرا تحت عنوان :

« تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة »

ترجع أهمية هذا المؤتمر إلى أنه يثير قضايا جذب الاستثمار وتهيئة المناخ المناسب وضرورة وضع سياسات واتخاذ قرارات تكفل توفير مناخ مناسب لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى جانب المشاركة الفعالة للقطاع الخاص وعلاج الاختلالات الهيكلية المتواجدة فى الاقتصادات العربية ، وإعادة النظر فى آليات العمل العربى وتطويرها.

وقد شارك فى دوائر حوار المؤتمر د . عبد العزيز حجازى ، الدكتور عزيزصدقى، السيد اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية ، اللواء دكتور أحمد سعيد رضوان محافظ الدقهلية ، ا لدكتور سعيد النجار، ، السفير جمال بيومى ، الدكتور رضا العدل،

وأوضح الدكتور سعيد النجار فى حديثه أن البيئة العالمية ترتب عليها تخفيض أو إزالة حاجز الزمان والمكان، وإزدياد تعميق تقسيم العمل الدولى ، وتراجع الهوية واللغة وعسكرة العولمة ، وصعود الشركات متعددة الجنسية ، وظهور نوع جديد فى تقسيم العمل الدولى التخصصى فى انتاج وتخصيص جزء من السلعة وليس السلعة كلها.

*د. فتحى محمد ابراهيم - مستشار اقتصادى.

وتحدث الدكتور عبد العزيز حجازى عن التكامل الاقتصادى العربى وقال إن التحرير يتم بعد عشر سنوات واختزل إلى سبع سنوات لكى يتم انشاء وتواجد منطقة التجارة العربية الكبرى . ثم أوضح أن الخطوة الأولى فى طريق التكامل الاقتصادى هى الاتحاد الجمركى ثم السوق العربية المشتركة إلى أن يصل إلى الاتحاد العربى مع التشديد على ان حركة عناصر الإنتاج جزء من التكامل الاقتصادى. وأثار مسألة اتفاقية الشراكة الأوروبية موضحا أننا لانستطيع أن ننتقل إلى الاتحاد الجمركى لأنه يتعارض مع الاتحاد الأوربى - سلع أوربية تدخل بدون رسوم جمركية.

وتحدث الدكتور عزيز صدقى قائلا إن العالم العربى من أكبر مساحات العالم التى يوجد بها تجانس غير موجود فى مناطق أخرى ثم هناك تفتيت للأمة العربية وتقسيم لها كان مقصودا من الناحية الاقتصادية حيث تمتلك ٣٠٪ من احتياطى البترول، أما الثروات فموضوعة فى البنوك فى الخارج .

وفيما يلى عرضا مختصرا للأوراق التى عرضت : د. أمنية ذكى شبانه .. كلية التجارة جامعة الأزهر - قدمت دراسة تحت عنوان «تحديات الاستثمار الدولى فى الوطن العربى فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية» قالت فيها إن الاستثمارات الدولية اكتسبت أهميتها بعد التغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى الدولى عقب التوقيع على اتفاقية تحرير الخدمات فى ظل اتفاقيات جولة أورجواى حيث هذه الاتفاقية فى تزايد دور الاستثمارات الأجنبية ويلعب الاستثمار الأجنبى دورا أساسيا فى عملية النمو الاقتصادى والتنمية ويعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر وسيلة لتكامل مستوى الإنتاج فى الاقتصاد العالمى.

واستهدفت الدراسة التعرف على التحديات التى تواجه تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية من حيث كونها تحديات داخلية مثل ضعف القاعدة الإ نتاجية للدول العربية والتخلف التكنولوجى والقيود الإدارية واختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول العربية وتحديات خارجية تمثلت فى تزايد التكتلات والتحالفات الاستراتيجية العملاقة .

وعرضت الدراسة لقضية اختلاف الآراء ووجهات النظر حول أهمية تدفق الاستثمارات الأجنبية، وأشارت فى هذا الصدد إلى التجربة الآسيوية فى نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات حيث ساهمت التدفقات الرأسمالية بدور بالغ الأهمية فى تنمية بلدان جنوب شرق آسيا.

ومن الأمور الواضحة فى فترة التسعينات تنامى دور الشركات دولية النشاط فى تيار تدفق رأس المال الأجنبى المباشر، ومن الأمور اللافتة للنظر أن الشركات دولية النشاط قد فككت الإنتاج الصناعى وفرضت التخصص فى إنتاج مكونات السلع ثم انشاء وحدات تجميع ، وأوضحت الورقة تركز تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول تحديدا فى منطقتين هما جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع تواضع نصيب افريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

وترى الدراسة أن الدول العربية تساهم بدور متواضع فى حركة الاستثمار الدولى سواء كان فى شكل استثمار فى الأوراق المالية أو الاستثمار الأجنبى المباشر، وقد بلغ نصيب الدول العربية من التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبى المباشر حوالى ٨ر.٪ من الإجمالى العالمى و ١٪ من إجمالى تدفقات الدول النامية ، كما تجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة تتجه بشكل أساسى إلى خارج المنطقة العربية.

واختتمت الدراسة بمقولة إن الوضع الملائم هو سعى الدول العربية إلى تحقيق التكامل الاقتصادى الاقليمى حتى يمكن أن تتمكن من مواجهة الأخطار التى قد تتعرض لها من جانب التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية ومشروعات التعاون المطروحة حاليا على مستوى الشرق الأوسط أو على مستوى دول البحر الأبيض المتوسط.

وقدمت وفاء شريف على - شركة مترو لإدارة الأوراق المالية - ورقة تحت عنوان : «اندماج المؤسسات العربية خطوة نحو تقوية الاقتصادات العربية » ذكرت فيها أن مناخ الاستثمار العالمى يشهد تحولات متلاحقة نحو اقتصادات السوق والمنافسة ومن أبرز هذه التحولات عمليات الاندماج وظهور الكيانات الاقتصادية الضخمة ، وأكدت ان ذلك يفرض على الواقع العربى أن يسارع بتعديل ومعالجة أوضاعه الاقتصادية وشركاته من خلال السعى إلى دمج هذه الشركات وتكوين كيانات قوية قادرة على المنافسة وأوضحت ان الاقتصادات العربية شأنها شأن اقتصادات دول العالم تواجه تحديات القرن الحادى والعشرين والعولمة فقد لجأت دول العالم بشكل أو بآخر إلى تبنى التكامل الاقتصادى فظهرت التجمعات الاقتصادية الإقليمية مثل النافتا، الآسيان، الكوميسا والاتحاد الأوروبى ، وأضافت أنه عند الحديث عن الاقتصاد العربى نجد أن الاقتصادات العربية مجزأة وقليلة الترابط فيما بينها.

ثم ألقت الورقة نظرة على بعض القطاعات الإنتاجية العربية مثل صناعة الأسمنت وقالت إن هناك دولا عربية تقوم باستيراد الأسمنت والكلينكر ودولا أخرى لديها فائض تصديرى. وعن صناعة الدواء ذكرت أن معظم هذه الصناعات أصحاب براءات الاختراع فيها أفراد وشركات أجنبية لذلك سترتفع تكاليف استيراد الدواء والمواد الأساسية للصناعة .

وفى ختام الورقة ذكرت الباحثة أن السبيل الوحيد لايجاد صناعة عربية قادرة على المنافسة أمام تلك التحديات المقبلة هو توجيه المنشآت الصغيرة إلى الاندماج.

وفى ورقة د. صلاح زين الدين - كلية الحقوق جامعة طنطا - أشار إلى ان توفير مقومات نجاح المناخ الاستثمارى يعتمد على تأكيد فعالية المناطق الحرة، كما وأن الأهداف الأساسية لإنشاء المناطق الحرة تتمثل فى ايجاد فرص عمل والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وزيادة موارد النقد الأجنبى ، من هذا يتضح ارتباطها الوثيق باستراتيجية تشجيع الصادرات ، وفى ضوء ذلك ترى الورقة أنه ينبغى منذ البداية مراعاة إلى أى مدى يؤثر قيام المناطق الحرة فى زيادة حجم الصادرات ورفع مستوى التشغيل ذلك لأن تطبيق استراتيجية التوجه التصديرى على اطلاقها بلا ضوابط سيؤدى إلى نفس الفشل الذى وقعت فيه استراتيجية إحلال الواردات وكما يعبر سبرامنيان عن ذلك فى دراسة له حول المناطق الحرة والشركات متعددة الجنسيات بأن فشل حوافز الاستثمار فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ينطبق أيضا على استراتيجية التوجه التصديرى إذا لم تراجع وتقيم باستمرار.

وتوضح الورقة أهمية المشروعات الاستثمارية المنفذة فى المناطق الحرة بالمقارنة بالمشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩٧/١٢/٣١، فقد ارتفعت بدرجة ملحوظة ، حيث بلغت نسبتها ٢٨٪ من اجمالى المشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط داخل البلاد .

وقدمت د. ماجدة أحمد شلبى .. كلية الحقوق - جامعة الزقازيق ورقة تحت عنوان : « حول قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية وتجارب بعض الدول مع الإشارة للتجربة المصرية»، أوضحت فيها أنه بالرغم من التيسيرات والحوافز الاستثمارية الا إن إسهامات الاستثمار الأجنبى فى مصر مازالت متواضعة للغاية لاتتعدى ٥ر٠٪ فى المتوسط خلال الفترة ٩٤ - ١٩٩٨. وتساءلت لماذا لم تفلح نظم الحوافز والتيسيرات المطبقة فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، وماهى

المحددات الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان استمراريتها، والأسباب وراء النجاح الكبير لدول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ؟

ثم انتقلت الورقة إلى محاولة حصر العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، من محددات اقتصادية وأخرى خاصة بالنظام الاقتصادى والسياسى والبيئى إلى السياسات الاقتصادية الكلية ثم محددات مرتبطة بالقدرة التنافسية وتلك المرتبطة باستقرار سعر الصرف ثم الحوافز الضريبية . وعرضت الورقة للوضع الراهن وتطور الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر . وتناولت الورقة التجربة المصرية فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر من حيث المناخ الاستثمارى ، وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر والتوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر، والاتفاقيات الاقليمية والدولية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبى المباشر والمناطق الحرة المصرية .

وتحت عنوان : "إشكاليات الصرف الأجنبى ومناخ الاستثمار العربى" قدم د. محمد كمال خليل الحمزاوى الخبير الاقتصادى المصرفى - ببنك مصر - ورقة ذكر فى بدايتها أن لتذبذبات وتقلبات أسعار الصرف أثرا هاما فى تهيئة أو عدم تهيئة البيئة للاستثمار، ثم عرضت الورقة لمدى الاستقرار فى أسواق الصرف الأجنبى فى الدول العربية ومدى أهمية سياسات سعر الصرف الأجنبى فى برامج الإصلاح الاقتصادى التى نفذتها بعض هذه الدول مثل دول مجلس التعاون الخليجى، ودول الاتحاد المغربى ودول منطقة الشام ثم عرضت الورقة للآثار الكلية لسوق الصرف الأجنبى من حيث الآثار الخاصة بأهم المتغيرات الكلية ثم سوق الصرف الأجنبى والاستثمار وأخيرا محاولات قياسية فى نطاق سوق الصرف الأجنبى.

ثم عرض عبد العزيز بن صالح الغريب ( الغرفة التجارية الصناعية بالرياض) ورقته تحت عنوان التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبى فيما بين المملكة العربية السعودية والدول العربية، استعرض فيها المحاور الرئيسية للتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبى بالسعودية مقارنة بالتشريعات المناظرة فى ثلاث عشرة دولة عربية ممثلة فى باقى دول مجلس التعاون الخليجى ومجموعة أخرى من الدول العربية فى آسيا وافريقيا وقد أسفر التحليل المقارن بين التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبى فى مجموعة الدول العربية وبين التشريعات المناظرة بالسعودية إلى نتيجتين هما تميز تشريعات الدول العربية فى عدة محاور منها انخفاض الحد الأدنى المحدد لقيمة رأس مال المشروعات المشتركة مع

رأس المال الأجنبى، والاعفاءات الضريبية ، والضمانات والمنح والتسهيلات ومميزات إضافية .

أما المحاور التى تميز التشريعات السعودية عن بعض التشريعات العربية المنظمة للاستثمار الأجنبى فمنها السماح للمستثمر الأجنبى بتملك حتى ١٠٠٪ من رؤوس أموال المشروعات ومنح اعفاءات جمركية كاملة ومنح فترات اعفاء ضريبى أطول.

وأوضحت الورقة التى قدمها د. السباعى محمد الفقى - كلية التجارة - جامعة القاهرة تحت عنوان : "ظاهرة التقاعد المبكر فى دولة الكويت" الأسباب التأمينية التى قد تساهم فى تشجيع الموظف على اتخاذ قراره بطلب التقاعد المبكر من ناحية أسباب تأمينية متعلقة بالسن ، أو تتعلق بتسوية المعاش، أو باستحقاق مزايا تأمينية أو باستبدال المعاش.

وأوضحت الورقة أيضاً أن هذه الدراسة ميدانية لاستطلاع رأى العينة ، يتم فيها استعراض التوزيع التكرارى لاتجاهات آراء العينة حول القضايا المطروحة ومن ثم التعليق على المؤشرات الأكثر شيوعا فى تلك الجداول لاعطاء فكرة عامة عن اتجاه آراء العينة حول تلك القضايا . وذكرت الورقة أنه أمكن التوصل إلى نتائج مشجعة بعد إجراء الدراسة إلا أن الدراسة الميدانية أظهرت الحاجة إلى مزيد من الضوابط للحد من هذه الظاهرة .

وفيما يتعلق بورقة د. عبد الستار عبد الحميد سلمى - كلية الحقوق جامعة الزقازيق- تحت عنوان: "التكامل الاقليمى العربى وتطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل النظام العالمى الجديد" ، جاء فى الورقة أن الهدف هو أثر قيام تكامل عربى على تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية وفى هذا الإطار كانت هناك العوامل المحددة لمناخ الاستثمار فى الدول العربية ، السياسية، والإدارية ، والقانونية ، والاقتصادية ، وخاصة العوامل الاقتصادية الرئيسية مثل توافر الموارد اللازمة للاستثمار بأقل تكلفة، واتساع حجم السوق ومستوى التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المواتية .

ثم تناولت الورقة النظام العالمى الجديد والتحديات التى يفرضها على الدول العربية من حيث الانتشار الواسع لعملية العولمة وتزايد قوة التكتلات الاقتصادية الاقليمية، وانتقلت إلى عرض مسألة التكامل الاقليمى العربى وتأثيره على مناخ الاستثمار فى الدول العربية من ناحية صور التكامل الاقليمى مثل منطقة التجارة الحرة والسوق العربية المشتركة ، متناولة أثر قيام منطقة

التجارة العربية الحرة على مناخ الاستثمار فى الدول العربية، وأثر قيام السوق العربية المشتركة على مناخ الاستثمار ثم أثر الاندماج الاقتصادى الكامل بين الدول العربية على الاستثمار باعتبار مرحلة الاندماج الاقتصادى الكامل بين الدول العربية أقصى درجات التكامل الاقتصادى بين الدول، ففى ظل هذه المرحلة تكون الاقتصادات المندمجة بمثابة اقتصاد واحد.

وفى ورقة بعنوان " المأزق البيئى الراهن بمصر فهل من سبيل إلى خروج ؟"" عرض د. إبراهيم جار العلم راشد كلية الهندسة - جامعة المنصورة إرهاصات المأزق البيئى فى مصر والتى بدأت بصورة شبه متكررة فى القاهرة والإسكندرية وباقى عواصم المحافظات منها هدم العقارات ذات الطابق أو الطابقين والتى كانت تتسم بتخطيط عمرانى مميز حيث يتم انشاء منصات اسمنتيه، والاعتداء على الأراضى الزراعية ، والمناطق الصناعية فى عواصم المحافظات ، وتجريف الأرض.

وأشارت الورقة إلى ظهور هموم نمطية داخل المجتمع نتيجة للممارسات السابقة مثل النفايات الصلبة، ومياه الشرب، والصرف الصحى والتلوث الصناعى ثم طرحت الورقة مايسمى سبيل الخروج من المأزق البيئى منها عدم هدر الثروات الطبيعية غير المتجددة طلبا لتنمية سريعة لصالح جيل حالى، ثم دعت إلى مايسمى أهمية التعاون الدولى للخروج من المأزق البيئى منها خفض ديون العالم الثالث، وضرورة التعاون الدولى بشأن حماية الموارد الطبيعية المشتركة بين الدول -(انهار - بحيرات) .

وأوضحت ورقة د. خالد محمد حنفى، ود. غادة عوض القط - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا أنه على الرغم من النجاح الذى تحقق على بعض المحاور فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى إلا أن حال الاقتصاد المصرى مازال لايدعو إلى التفاؤل بشأن القدرة على مواجهة التغيرات العالمية الجديدة .

وترى الورقة أن الصراع قائم بين الزراعة - والعمران من مدن ومصانع وبنية أساسية، وبين التوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة بسبب الندرة النسبية لموارد المياه، والصراع فى الزراعة نفسها على المساحة المحصولية بين غذاء الإنسان والحيوان. كل هذا فى مساحة الوادى الضيقة ، مما جعل التحدى الحقيقى لمواجهة كل مايطرأ من متغيرات جديدة يكمن فى كيفية الغزو المخطط للصحراء القاحلة من قاعدة الوادى المكتظة المتفجرة.

لهذا تؤكد الورقة أن التوسع يجب أن يتم على أسس معينة للضبط حتى يكون نموا مخططا ولتحقيق ذلك يكون لدينا مفاهيم ثلاثة يجب توضيحها، المجتمع الصناعى ، المجتمع الجديد وقطب النمو. وتساءلت الورقة لماذا الاهتمام بالمورد البشرى فى المجتمعات الجديدة ؟ إن فكرة تكوين المجتمعات الجديدة تعتمد على العنصر البشرى الذى سيتم جذبه للعمل بتلك المجتمعات الجديدة، وتوفير العمالة المدربة القادرة على ملاحقة التطور التكنولوجى، يعتبر هدفا أساسيا لنجاح المجتمعات الجديدة.

وقدم د. عبد القادر عبد العزيز على - كلية آداب طنطا- ورقة تحت عنوان : «البيئة الطبيعية الساحلية والجبلية كمورد استثمارى سياحى فى الوطن العربى ، البيئة الساحلية كمورد سياحى فيما يتعلق بالعمليات البحرية السائدة على السواحل، الاحتجار الموجى، النحت البحرى بفعل الأمواج والنحت البيولوجى. واستعرضت الورقة الخصائص البيئية الساحلية المتمثلة فى التباينات الليثولوجية والتركيبية التى تؤثر فى عمليات النحت فى هذه البيئة الساحلية .

وقد أبرزت الورقة قضية التفاعل بين الإنسان والبيئة الساحلية فى التدخلات البشرية الهادفة التى تتمشى مع التوازن البيئى الساحلى من ناحية منع أو تقليل عمليات النحت وحماية السواحل من الأمواج المدمرة وحمايتها من عمليات الغمر البحرية. وقد أوردت الورقة أمثلة للدفاعات الساحلية وتحسين البلاجات فى مصر مثل مشروع تقوية خط الشاطىء بنتوء دمياط، ومشروع تثبيت خط الشاطىء وحماية الحاجز بمنطقة أشتوم الجميل. ثم انتقلت الورقة إلى عرض البيئة الطبيعية الجبلية، والتفاعل بينها وبين الإنسان، والبيئة الطبيعية الجبلية كمناطق للجذب السياحى.

وتحت عنوان : «الاستثمارات فى ظل التقنية المتقدمة فى بيئة الأعمال الحديثة والتكنولوجيا» كانت ورقة د. ليلى عبد العزيز خليل - جامعة القاهرة - حيث اشارت فيها إلى تأثر الاستثمارات إلى حد كبير بالتقنية المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة من هذه المجالات مجال الطاقة المستمدة من الغاز الطبيعى والبترول والطاقة الشمسية والكهرباء وقد ذكرت أيضا أنه من الاستثمارات العملاقة فى ظل التقنية المتقدمة فى بنية الأعمال الحديثة والتكنولوجيا مشروعات استكمال خط الربط الكهربائى بين الدول العربية وانشاء سوق عربية مشتركة فى مجال الكهرباء. وأضافت أنه فى ظل التقنية المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة حظيت الاستثمارات فى مجال صناعة

وتشغيل السيارات باهتمام كبير، كذلك أبرزت دور الحاسب الآلى فى مجال الاستثمارات ثم أثر الاستثمارات على العمالة .

أما ورقة د. المعتز بالله البرنس محمد - كلية التجارة جامعة أسيوط- فقد تناولت: «أثر التغير فى القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار فى الصناديق المفتوحة على إقبال المستثمرين على صناديق الاستثمار فى سوق رأس المال المصرى »، حيث تعتبرصناديق الاستثمار بمثابة مؤسسات مالية، إما قائمة بذاتها فى شكل شركات مساهمة أو تابعة لبنوك أو شركات تأمين تقوم على أساس تجميع المدخرات.

وأوضحت الورقة أنه على الرغم من تزايد عدد صناديق الاستثمار فى مصر ابتداء من ١٩٩٤ حيث بلغ عددها حتى عام ٢٠٠٢- ٢٢ صندوقا للاستثمار، ورغم نجاحها فى أداء مهامها كأداة تمويلية ، إلا أن هذا النجاح قد بدأ فى التراجع خلال السنوات الأخيرة وترتب على ذلك تحقيق بعض الخسائر والأضرار . مما حدا بالباحث أن يضع التساؤلات الآتية :

هل يوجد جدوى من استخدام صناديق الاستثمار كأداة تمويلية ؟ ، هل توجد علاقة بين القيمة الاستردادية لوثيقة الاستثمار فى صناديق النمو الرأسمالى ، وبين إقبال المستثمرين على وثائق هذا النوع من الصناديق ؟، هل توجد علاقة بين القيمة الاستردادية لوثيقة الاستثمار فى الصناديق ذات الدخل الدورى، وبين اقبال المستثمرين على الوثائق المصدرة فى هذا النوع من الصناديق؟.

ثم أشارت الورقة إلى استخدام الباحث منهجا احصائيا هو الانحدار البسيط، وإلى أهم النتائج التى توصل إليها . والجدوى من توافر كل من صناديق الاستثمار ذات النمو الرأسمالى، وصناديق الاستثمار ذات الدخل الدورى.

وقدمت د. سهام محمد على حسن - كلية التجارة - جامعة الازهر - ورقة تحت عنوان : «تخفيض التكاليف فى قطاع الأعمال العربى المنظم فى ظل اتفاقية الجات» اشارت فى بدايتها إلى أن نجاح واستمرار الشركات اقتصاديا فى ظل هذه الاتفاقية يتوقف على عاملين هما مدى قدرة الشركة وسعيها إلى تخفيض منتجاتها، ومدى قدرة الشركات على إجراء عملية التطوير والتحسين المستمر فى وحدة المنتج. ثم قامت الباحثة باستعراض أهم الدراسات المحاسبية المتعلقة بثلاثة أساليب من أساليب التكاليف الحديثة التى تؤدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مع تحسين أو المحافظة على

مستوى الجودة. وأشارت إلى أثر اتفاقية الجات على قطاع الأعمال العربى المنظم من ناحية تحقيق انتاج منتج ذى تكاليف منخفضة والتفرد والتميز فى الإنتاج . وأضافت أن العالم فى بداية السبعينات بدأ يشهد تحولا فى خصائص البيئة من ناحية ظروف المنافسة الشديدة وتكنولوجيا التصنيع الحديثة ، وثورة المعلومات بظهور البرامج والتطبيقات المحاسبية والهندسية والاتصالات عبر شبكة الانترنت وما إلى ذلك . لهذا فإن أساليب التكاليف التقليدية أصبحت عاجزة عن متابعة أفكار وخصائص أنظمة الإنتاج الحديثة. وفى الختام أوضحت الورقة أنه يمكن القول بأن قياس التكلفة المستهدفة هو خطوة لازمة لاضفاء البعد الاستراتيجى على معايير التكلفة ولاحقة لبناء معايير العمليات وتحديد التكلفة المعيارية للمنتج .

ثم عرضت د. ليلى عبد الحميد لطفى - كلية التجارة جامعة الأزهر - ورقة تحت عنوان: «تنظيم السياسات المحاسبية على مستوى الوطن العربى وأثر ذلك على تنشيط بورصة الأوراق المالية». حيث قامت فيها ببحث انعكاس تنظيم السياسات المحاسبية على التنبؤ بعوائد الأسهم المتداولة فى بورصات الأوراق المالية بالدول العربية وبالتالى إمكانية تحديد أسعار هذه الأسهم فى ظل تشابه العوامل البيئية فى المنطقة العربية . لذلك يجب أخذ العوامل البيئية فى الحسبان وذلك على مستوى العالم العربى . وقد أوضحت الباحثة أن وظيفة المحاسبة تتمثل فى قياس الموارد الاقتصادية المتاحة لوحدة اقتصادية محددة ومايطرأ على هذه الموارد من تغيرات . وقامت باستخدام نموذج معين من خلال منظور محاسبى لبيان أثر تنظيم السياسات المحاسبية على التنبؤ بعوائد الأسهم واتضح أن عملية تنظيم السياسات المحاسبية يؤثر على ثبات أسعار الأسهم المتداولة ببورصة الأوراق المالية العربية.

وتناولت ورقة د. محمود عبد الحافظ محمد - بنك القاهرة - دور المصارف العربية فى تطوير مناخ الاستثمار بالوطن العربى فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة فيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية والتجارة البينية العربية واداء القطاع المصرفى العربى، وأهم التحديات المعاصرة التى تؤثر على المصارف العربية وأخيرا تطوير مناخ الاستثمار فى الوطن العربى من خلال تنمية المقدرة التنافسية للمصارف العربية. وأوضحت الورقة انه عند مقارنة الاستثمارات العربية الخاصة الموجهة إلى البلاد العربية مع تلك الموظفة فى الخارج يتبين أنه فى مقابل كل دولار عربى يتم استثماره فى المنطقة العربية هناك حوالى ٦٠ دولار عربى يهاجر إلى الأسواق الدولية، ومن هنا تأتى أهمية توفير

البيئة الاقتصادية المساندة والمحفزة لتنمية التجارة والاستثمارات العربية البينية . وقال إن التجارة البينية العربية تشكل نحو ٩٪ من اجمالى تجارة دول المنطقة مقارنة بنحو ٦٠٪ فى دول الاتحاد الأوروبى ، ونحو ٣٥٪ فى دول آسيا. ثم تحدث عن أهم التحديات المعاصرة التى تؤثر على المصارف العربية وهى تحرير وعولمة الخدمات المصرفية، والتحولات فى الفلسفة الإدارية للمصارف العربية، ثورة تكنولوجيا المعلومات، والخدمات المصرفية من خلال الانترنت وسرعة انتقال الازمات المالية للمنطقة العربية لانفتاح دولها على العالم الخارجى .

أما ورقة د. سلوى فؤاد صابر- جامعة الأزهر كلية التجارة- فناقشت تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على التنمية التكنولوجية فى الوطن العربى خاصة فى مجال تحرير التجارة العالمية وأوضحت الورقة انه من المتوقع ألاتستفيد الدول العربية - عدا مصر - من حماية حق المؤلف والحقوق المتصلة به مثل حق الطبع والنشر، وذلك لعدم تواجد ميزة نسبية فى هذا المجال حيث يبلغ نصيب الدول العربية من الإنتاج العلمى، مقاسا بعدد الاصدارات المنشورة، ٧ر٠٪ ، كذلك يلاحظ أن الاسهام النسبى فى براءات الاختراع المسجلة للدول العربية منخفض للغاية حيث يقل عن ٠٥ر٠٪. وترى الورقة أن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية سيحقق مزايا لمالكى براءات الاختراع والعلامات التجارية فقط لان الغالبية العظمى منهم متمركزون فى الدول المتقدمة.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية فقد تراوحت نسبته إلى الناتج المحلى الاجمالى بين ١ر٠٪ و٧ر٠٪ عام ١٩٨٨ ثم ارتفعت قليلا بين ٢ر٠٪، ٢ر٢٪ عام ١٩٩٨ إلا أنها مازالت ضعيفة. وفى مجال البحوث والتطوير يلاحظ تدنى وضعف مستوى التمويل اللازم للبحوث والتطوير فى الدول العربية اذ بلغت عام ١٩٩٨ - ٤ر٠٪ كنسبة من اجمالى الانفاق المحلى، و٢ر٠٪ كنسبة من اجمالى الناتج المحلى. وفيما يتعلق بنقل المعرفة والتكنولوجيا، يتم نقل التكنولوجيا فى معظم الدول العربية مثل مصر من خلال استيراد السلع الرأسمالية. وتتساءل الباحثة عن كيفية إحداث تنمية تكنولوجيا عربية وترى أن سبيلها فى ذلك هو سلوك ثلاثة محاور فى آن واحد، التعامل مع الاتفاقية ذاتها، والاستفادة من تجارب الدول النامية واعادة هيكلة الاقتصادات العربية من أجل إحداث تنمية تكنولوجيا عربية .

وعرضت د. ليلى عبد الحميد لطفى - كلية التجارة جامعة الأزهر دراسة ثانية تحت عنوان : "أثر استخدام شبكة المعلومات العالمية ( الانترنت) فى تفسير ظاهرة التهرب الضريبى" تفسيرا

لازدياد ظاهرة التهرب الضريبى فى مصر من خلال الشبكة العالمية للمعلومات وذلك عن طريق عقد العديد من الصفقات أو أداء الخدمات من خلالها وعدم خضوع الارباح المحققة أو الناتجة عنها للضرائب.

وأوضحت أن اختلاف طبيعة الصفقات الالكترونية عن الصفقات العادية جعلت لتلك الصفقات خصائص خاصة بها حيث إنها تتم فى سهولة ويسر وفى اقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة كما أنها تتم بدون وجود أدلة اثبات كالمستندات الورقية وماتتطلبه من ضرورة توافر شروط معينة فى السجلات والدفاتر المحاسبية مما يعنى أن هناك العديد من الصفقات التى يتم ابرامها من خلال الشبكة دون تسجيلها.

واشارت الدراسة إلى أن الضريبة الجمركية لنقل المنتجات أو البضائع من خلال شبكة المعلومات تمثل تحديا حقيقيا لمرور التجارة الالكترونية فلايوجد لهذه الشبكة تقسيم جغرافى محدد وواضح لانتقال البضائع . واضافت أننا فى أمس الحاجة إلى صدور قانون جديد يضاف إلى مواد قانون الضرائب يخضع تلك التعاملات عبر الشبكة الالكترونية للضريبة .

أما د. سمير ابو الفتوح - كلية التجارة جامعة المنصورة- فقد قدم دراسة بعنوان: « مسألة رؤية استراتيجية للتحول نحو الاقتصاد المعرفى ومنظمات الأعمال الالكترونية فى المنطقة العربية »

تساءل فيها كيف يمكن التحول إلى الاقتصاد المعرفى ومنظمات الأعمال الاكترونية فى المنطقة العربية فى ظل العولمة والتطورات المعاصرة فى تكنولوجيا المعلومات ؟ وفى سبيل الإجابة على هذا التساؤل تناولت الدراسة التحديات التى تواجه الإدارة العربية فى ظل العولمة والفجوة المعرفية والتكنولوجية ، والمقومات الأساسية للتحول نحو الاقتصاد المعرفى ونحو رؤية استراتيجية لتوطين الأعمال الالكترونية فى الوطن العربى .

وقد أشارت الدراسة فى هذا الصدد إلى أنه يمكن القول إن بعض الدول العربية ليست غائبة عن متابعة هذه التغيرات وقد بدأت بمحاولة مواءمة اقتصادها ليجارى الاقتصاد الجديد، كما بدأت باعتماد الأعمال الالكترونية أو التجارة الالكترونية أو الأعمال المصرفية الالكترونية ومن هذه الدول دولة الامارات العربية، ومصر ، والأردن، ولبنان .

وقد أوضحت الدراسة انه من الأهمية بمكان التنبؤ بالمسار المتوقع للتطور التكنولوجى بدراسة

الصناعات الواعدة والتى ستحقق طموحات التنمية فى ظل التحديات المستقبلية . وتعد صناعة البرمجيات من الصناعات الاستراتيجية وذلك لكونها صناعة تتداخل فى جميع الصناعات والانشطة الاقتصادية الأخرى. ولاشك أن مصر تمتلك الامكانيات والقدرات التى تمثل عوامل النجاح وتؤهلها لاسراع الخطى فى تطوير صناعة البرمجيات.

ثم عرض د. محمد بن عبد الله البرعى - جامعة الملك فهد للبترول ورقة تحت عنوان : «تفعيل الاستثمار فى الوطن العربى من خلال رأس المال الوطنى» ذكر فيها أن مفهوم عملية تفعيل الاستثمار فى الوطن العربى من خلال رأس المال الوطنى مفهوم متشعب ويرتبط بعدة أمور . من أهمها مايسمى « السوق العربية المشتركة».

وقد قسمت الورقة عناصر معوقات الاستثمار فى الدول العربية إلى عدة عناصر منها معوقات البنى التحتية ومعوقات قانونية ومالية وإدارية وذكرت أن القيمة الحقيقية لمجموع الأموال العربية المهاجرة قد يصل إلى ٨٠٠ مليار دولار منها ٦٠٠ مليار دولار للسعوديين وحدهم .

وطرح د. محمد الحسين العطوف - جامعة تشرين سوريا - ورقته تحت عنوان : «تطوير الاستثمار فى ظل التقنية المتقدمة التكنولوجية» وقد عرضت الورقة فى البداية المفهوم النظرى وماهية الاستثمار فى نقل التكنولوجيا ثم تلا ذلك تناول مسألة سمات السوق التكنولوجى ووسائل وشروط نجاح نقل التكنولوجيا حيث أشارت إلى أن نظام سوق التكنولوجيا فى الظروف المعاصرة يتسم بسمات خاصة تختلف عن سمات نظام الأسواق التقليدية بشكل جوهرى.

ثم انتقلت الورقة إلى عرض خصائص التكنولوجيا المتقدمة ومدى ملاءمتها للدول النامية وأوضحت أنه يتردد فى أوساط الكثير من البلدان النامية أن تعويض البداية المتأخرة زمنيا يمكن أن يحدث بواسطة التكنولوجيا الحديثة ولكن يجب أن نكون أكثر حيطة وحذرا فيجب أن نعرف عن أى تكنولوجيا نتحدث ومن الذى سيختارها ومن الذى سيستخدمها ومانستهدف من ورائها . ثم أضافت الورقة ان اصرار قسم من النخب صاحبة القرار على استيراد تكنولوجيا متطورة من الغرب سوف لاتكون تكنولوجيا بالمعنى الحقيقى بل ستكون آلات ومعدات باهظة التكاليف والتشغيل والصيانة وأقل وفاء بتحقيق الغرض الاجتماعى .

وتساءلت الورقة عن المقصود بالتكنولوجيا الملائمة ، وعن المعايير التى يتم بمقتضاها القيام

بالاختيار الأمثل للاساليب التكنولوجية، ويمكن القول ان التكنولوجيا الملائمة هى التى تستجيب للاعتبارات التالية : الملاءمة الهندسية والفنية والندرة النسبية لعوامل الانتاج ، والملائمة مع الظروف البيئية الطبيعية . وقد أوضحت فى هذا الشأن أن كثيرا من الدراسات اشارت إلى أهمية التغيير الهيكلى فى اقتصاد البلد النامى، حيث إن احتمالات وإمكانيات النجاح فى اختيار تكنولوجيا قادرة على التنمية الحقيقية تتضاءل بدون هذا التغيير .

وشارك د. هشام حنظل عبد الباقى وهالة مصطفى محمود - كلية التجارة جامعة المنصورة - فى بحث تحت عنوان : «أثر المناخ الاستثمارى فى تحفيز النمو الاقتصادى (طريقة مصفوفة الحسابات الاجتماعية)" أوضح البحث فى البداية تعدد التحليلات الاقتصادية للوضع الراهن للاقتصاد المصرى فبعض الاقتصاديين افترض وجود أزمة سيولة بينما افترض البعض الآخر أن هناك حالة ركود اقتصادى وتناول البحث التحليل الاقتصادى لتلك الظاهرة واستخدم تحليل مضاعف مصفوفة الحسابات الاجتماعية .

وذكر الباحثان أن اقتصادات مختلف دول العالم تتعرض على السواء لفترات من الانتعاش والركود بمايسمى الدورات الاقتصادية ويتعرض الوضع الاقتصادى فى مصر لمشكلة ركود اقتصادى حقيقية.ثم استعرض البحث العديد من النظريات فى الأدب الاقتصادى بداية من نماذج هارود - دومار للنمو الاقتصادى ومرورا بنموذج جوان روبنسون لتراكم رأس المال ثم نموذج سولو للنمو فى الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بمظاهر الركود الاقتصادى فى مصر أشار البحث إلى أن الاقتصاد المصرى يعانى خلال الفترة الحالية من مجموعة من المشكلات المتشابكة فى صورة مجموعة من الاختلالات منها : ارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض معدلات نمو الناتج وانخفاض معدل نمو الاستثمار وتراجع ملحوظ فى معدل نمو الصادرات ..... وغيرها.

ثم انتقل البحث لاستعراض أسباب الركود الاقتصادى الداخلية والخارجية فى مصر وعرض بعض الحلول لعلاج مشكلة هذا الركود وأشار إلى امكانية مواجهة هذه المشكلة من خلال العمل على تحفيز النمو الاقتصادى عن طريق حفز أو تنشيط المناخ الاستثمارى. ويعتمد هذا الحل على اجراء مجموعة من السيناريوهات باستخدام مضاعف الحسابات الاجتماعية الخاصة بمصر.

وأوضحت النتائج المستخلصة من مجموعة السيناريوهات أن توجيه دعم إلى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات يساهم إلى حد ما فى دفع عجلات النمو إلا أنه يؤدى إلى آثار سلبية على توزيع الدخل ومن ثم لابد من أخذ هذا فى الحسبان.

وقدم د. إبراهيم محمد العلى - كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا- ورقة تحت عنوان : «حول استراتيجية للاستثمار الزراعى فى سوريا » ، عرض فيها الاستثمار الزراعى بشكل عام فيما يتعلق بتصنيف أراضى سوريا حسب كميات هطول الأمطار ، حيث بلغت مساحة الأراضى القابلة للزراعة عام ٢٠٠٠ حوالى ٦ مليون هكتار تشكل مانسبته حوالى ٣٢٪ من مساحة القطر، أما مساحة الأراضى المستثمرة فتشكل ٢٩٪ من مساحته الاجمالية ، وأصبحت نسبة سكان الريف تشكل حوالى نصف عدد السكان أى ٨ر١ مليون ، ونسبة القوى العاملة من السكان تبلغ ٢٨٪ أى ٥ر٤ مليون ، ونسبة العاملين فى الزراعة من عدد سكان الريف تبلغ حوالى ٥ر١٧٪ أى ٤ر١ مليون، وتقدر الموارد المائية المتاحة من جميع المصادر بحوالى ٢٢ مليار م٣ سنويا.

وذكرت الدراسة كذلك أن متوسط معدل النمو السنوى للناتج الزراعى خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بلغ ٧ر ٤٪ . ونسبة الاستثمارات الثابتة فى القطاع الزراعى بلغت حوالى ١٥٪ خلال الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ ، ولكنها انخفضت إلى ١٣٪ عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بتكاليف الإنتاج لمعظم السلع الزراعية فمازالت مرتفعة وهذا مايجعل الارباح ضئيلة نسبيا، وكثيرا ما يصيب المزارعين خسائر فادحة بسبب التقلبات الجوية ومعدلات الأمطار المتغيرة . وقد ذكرت الورقة العديد من مشكلات الاستثمار الزراعى والتى تشمل مشكلة نقص المياه، ومشكلة الاستغلال الجائر لمنطقة البادية، وارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية.

وفيما يخص الاستثمار الزراعى فى المناطق الجافة ذكرت الدراسة أن سوريا تتعرض دوريا إلى موجة من الجفاف وبمعدل ثلاث مرات كل سبع سنوات تقريبا، وتتأثر جميع المناطق الزراعية بذلك الجفاف ولكن أكثر المناطق تأثرا به هى المناطق الجافة أصلا والتى تبلغ نسبة مساحتها حوالى ٤٥٪ من مساحة القطر.

ثم عرض يوسف عبد الجليل مصطفى، هدى محمد حنفى - الهيئة العامة للتصنيع- دراسة تحت عنوان : « التكامل الاقتصادى والاستثمارى العربى حتميته وإمكانيات تحقيقه » فى البداية

أوضحا أن مانحتاج إليه هو تحديد المؤشرات والامكانات الاقتصادية العربية منها السكان ٢٨٠ مليون نسمة والذين يشكلون ٥ر٤٪ من سكان العالم، قوة العمل ٩٨ مليون عامل تمثل ٨ر٣ ٪ من اجمالى الأيدى العاملة فى العالم ٣٥٪ منهم ( حوالى ٥ر٣٤ مليون ) يعمل فى الزراعة ، ونسبة الأمية ٢٥٪ من السكان أى حوالى ٧٠ مليون فرد منهم ٣٧٪ ذكور ، ٦٣٪ إناث ، نسبة البطالة تصل مابين ١٢-١٥٪ ، ٦٠٪ من المتعطلين حاصلون على شهادات عليا.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية ذكرت الدراسة أن٥ر٦٢٪ من احتياطى النفط العالمى، ٤ر٢٢٪ من احتياطى الغاز الطبيعى فى العالم ،إلى جانب ثروة حيوانية ضخمة ومساحات كبيرة من الأراضى القابلة للزراعة توجد فى المنطقة العربية. وفيما يخص الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغ عام ١٩٩٩ نحو ٨ر٦٢١ مليار دولار ولم يتجاوز معدل نموه فى نفس العام ١٪ ، أما متوسط دخل الفرد فيتصف بالتفاوت الكبير اذ تبلغ النسبة بين أقل دخل واعلى دخل ١ : ٦٤ ويبلغ متوسط دخل الفرد كمتوسط عام ٢٢٧٥ دولارا.

أما عن الصادرات السلعية فتبلغ قيمتها حوالى ٩ر١٦٢ مليار دولار وتتركز فى النفط والسلع الغذائية ، وتبلغ الواردات السلعية حوالى ٧ر١٥١ مليار دولار تتركز فى المعدات والمستلزمات والسلع الوسيطة والمواد الغذائية مع ملاحظة ان الفجوة الغذائية تتزايد باستمرار وتغطى بالاستيراد وتبلغ قيمتها أكثر من ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٩. وذكرت الدراسة أن قطاع الصناعة يساهم بحوالى ٤ر٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى (حوالى ١٨٩ مليار دولار) منها الصناعات الاستخراجية ٩ر١٨٪ والصناعة التحويلية ٥ ر١١٪ .

وأكدت الدراسة أن التكامل الاقتصادى العربى هو الوسيلة الوحيدة لخلق تكتل اقتصادى عربى قادر على تحقيق معدلات نمو عالية وعلى دعم وتعزيز القدرة التنافسية واشارت إلى ماتم من خطوات على طريق التكامل وتساءلت لماذا لم تحقق كل هذه المحاولات نجاحا يضع الدول العربية كتكتل اقتصادى اقليمى قوى ؟ وذكرت الدراسة ان هناك أسبابا خاصة منها أن الهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية متشابهة، وليس هناك اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، كما أن أسلوب التنمية هو أسلوب التنمية القطرية، كذلك لاتوجد مشروعات مشتركة.

ولخصت الدراسة المطلوب لاستكمال وتحقيق التكامل الاقتصادى فى عدة نقاط منها:

- تصحيح الهيكل الاقتصادى للدول العربية .- رسم سياسة واضحة لاستقطاب الأموال العربية . - اعادة النظر فى تطوير قواعد المنشأ.- الاهتمام بالبحث والتطوير.- تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وحول تجربة المدن الصناعية الجديدة فى مصر قدم د. حسام الدين جاد الرب - جامعة اسيوط- دراسة عن حالة مدينة برج العرب الجديدة القى فيها الضوء على تجربة المدينة الجديدة فى جذب النشاط الصناعى مستعرضا تطور انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والتوزيع الجغرافى للمدن الصناعية الجديدة فى مصر وأكد أن الخدمات والمرافق تعد هى المؤشر الرئيسى لنمو الصناعة فى المدن الصناعية حيث تجذب المزيد من المستثمرين.

وفيما يتعلق بالنمو العددى للمنشآت الصناعية والعمالة الصناعية فى مدينة برج العرب الجديدة أشار فى دراسته إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية بمدينة برج العرب الجديدة من ٥٦ منشأة عام ١٩٨٩ إلى ٣١١ منشأة عام ١٩٩٨ بمعدل نمو قدره ٦ر٤٪ ، كذلك النمو السريع لأعداد العمالة الصناعية حيث بلغ عدد العمال نحو ٢٣٠٥ عامل عام ١٩٨٩، ارتفع حتى وصل ١٧١٥٣ عاملا عام ١٩٩٨ ، وقد بلغ عدد العمالة المقيمة بالمدينة ٢٤٠١ من العمال بنسبة ١٤٪ من اجمالى العمالة الصناعية فى المدينة، وبلغ عدد العمالة الوافدة إليها نحو ١٤٧٥٢ عاملا بنسبة ٨٦٪ من اجمالى العمالة الصناعية . وفيما يتعلق بالإنتاج الصناعى ذكرت الدراسة أن قيمة الإنتاج الصناعى بلغت عام ١٩٩٨ نحو ٤ر٩٨٠ مليون جنيه ، ويشمل الإنتاج الصناعى والصناعات الغذائية والخشبية والكيماوية، وصناعات الورق والطباعة والنشر، والغزل والنسيج، والصناعات الهندسية.

وقد أشارت الدراسة إلى أنه بمقارنة مدينة برج العرب الجديدة بغيرها وجد أن المدينة تحتل المركز الثالث بعد مدينتى العاشر من رمضان والسادس من اكتوبروذلك من حيث عدد المصانع وعدد العمال واجمالى الاستثمارات الصناعية المنفذة حيث تسهم المدينة بنحو ٨ر١٤٪ من اجمالى عدد المصانع فى المدن الجديدة ونحو ٥ر٧٪ من اجمالى الأيدى العاملة الصناعية بهذه المدن ونحو ١١٪ من اجمالى الاستثمارات الصناعية.

وعرض د. خليفة الغالى - كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت - دراسة تحت عنوان:

«العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام والنمو الاقتصادى : الخبرة التونسية » أشار فى بدايتها إلى إلى أن الهدف منها هو كيفية استخدام الأساليب الكمية للاستفادة من الدور المتبادل بين الاستثمار الخاص والعام والأثر المحتمل على النمو الاقتصادى الطويل فى الاقتصاد التونسى النامى، وكان ضمن النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن استثمارات القطاع الخاص والعام معا تفسر حوالى ٨٨٪ من التغييرات المستقبلية فى معدلات النمو للناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للفرد. وقد تصل نسبة مساهمة القطاع الخاص حوالى ٦٨٪ والقطاع العام ٢٠٪ فى هذا الإطار.

وأشارت الدراسة إلى سياسة اقتصادية مناسبة لتحقيق معدلات نمو عاليه للناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للفرد بانسحاب الحكومة بنشاطاتها الاستثمارية التى تصيب بالضرر الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادى . ان استثمار الحكومه مطالب فقط بتهيئة المناخ لتوسيع ودعم القطاع الخاص. وان الأداء الاحسن للاقتصاد التونسى يمكن تحقيقه من خلال السماح للقطاع الخاص وتحديد دور الحكومة كمستثمر.

وقدم د. رضا عبد السلام كلية الحقوق - جامعة المنصورة - بحثا حول : "التكامل الاقليمى وتوظيف الاستثمار الأجنبى المباشر - مصر وإقليم الشرق أوسطية وشمال افريقيا" ذكر فيه أن الظاهرة الواضحة خلال التسعينات هى التكامل الاقليمى مثل نجاح الاتحاد الأوروبى وتجمع نافتا وابيك وآسيان . وتبع ذلك الاستحواذ على ٩٠٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر.

وأوضح أنه بالرغم من الامكانيات الجغرافية والطبيعية والبشرية فإن نصيب الشرق الأوسط يعتبر منخفضا جدا بالمقارنة بالتجمعات الأخرى بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر.وأشار إلى وجود بعض المسائل ذات التأثير السلبى الخطير مثل عدم الاستقرار السياسى فى الجزائر كذلك وجود ضعف ظاهر للبنية التحتية. والاحتياج الأساسى المهم فى البلاد العربية هو ضرورة تواجد نمط الاستثمار الذى يرفع تنافسية القطاع الصناعى. وأبرز فى بحثه أن التكامل الاقليمى فى الشرق الأوسط ذو أثر مهم لمصر فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبى المباشر .

وعرض د. حازم حسن جمعه- كلية الحقوق - جامعة الزقازق - ورقه تحت عنوان: « النظام القانونى للاستثمار فى مصر» موضحا فيها أن مصر تستطيع جذب الاستثمارات العربية والأجنبية وهذه الاستثمارات تساهم فى خفض البطالة وزيادة الإنتاج والتصدير ، ويستطيع الأفراد والشركات

الاستثمار فى مصر فى نشاطات كثيرة منها الطاقة، والمعادن، والسياحة والنقل، والصناعة والزراعة. وقد أوضحت الورقة الكم الهائل من التشريعات والقانون الذى ينظم الاستثمار وحوافز الاستثمار ودعم الاستثمار المحلى والأجنبى من خلال الاعفاءات من الضرائب والتى تمتد من ١٠ - ٢٠ سنة . وأشارت الورقة إلى الدور الذى تقوم به المناطق الحرة فيما يتعلق بخلق فرص عمالة وزيادة الصادرات وتطوير المعدات والالات .

ثم قدم د. يسرى حسين طاحون - كلية التجارة جامعة طنطا ورقة تحت عنوان : «آليات مقاومة البطالة ودور السياسة المالية فى علاج مشكلة الفقر فى الدول العربية (دراسة مقارنة )" فى البداية قال الباحث إذا كان تحديد مفهوم الفقر أمرا صعبا فإن قياسه أكثر صعوبة ، وعرض قضايا مثل ترشيد دور السياسة المالية وعلاج الفقر ومنظومة المالية العامة للدولة والتأثير على اتجاهات النشاط والسياسة المالية والمستوى العام للتوظيف والدخل وقانونية وشرعية السياسة المالية وتباين نتائج إعادة التوزيع. كما قدمت الورقة نموذجا مقترحا لتحديد حجم الإضافة إلى الطلب الكلى الذى تحققه السياسة المالية الشرعية عن السياسة المالية القانونية .